المخطوطات رافد للبحث في الآثار والفنون العربية:
علم النقائش نموذجا

د/ رجـاء العودي
مديرة المركز الوطني لفنون الخط - تـونـس

لم تختلف الحضارة العربية الإسلامية عن سابقاتها أو معاصراتها من الحضارات الأخرى في سعيها إلى تخليد وتوثيق الإنجازات المعمارية والفنية بواسطة الكتابة. وتزخر المعالم الأثرية والمواقع والمتاحف التراثية بتونس بالنقائش التذكارية التخليدية والدينية التي تمكن من تتبع مختلف مراحل تاريخها، من تأسيس وصيانة وترميم وتجديد.

و النقائش أو النقوش العربية، تلكم الكتابات المنجزة بحروف غائرة أو بارزة، على محامل صلبة من حجارة ومعدن وغيره، بواسطة المطرقة والإزميل، والتي تشمل الكتابات المطليّة على الأخشاب أو الجدران أو الخزف أوالمنقوشات على المسكوكات أو شواهد القبور، تمثل مخزونا هائلا جعل من دراستها علم بذاته، أضحى من أسُس علم التاريخ في الوقت الحاضر.

لكن وبحكم تخصّصي الأثري في علم النقائش العربية بعد إنهاء دراسة اكثر من ألف نقيشة تذكارية وجنائزية إلى حدّ هذا اليوم حيث شملت أطروحة الدكتوراه وحدها زهاء الخمسمائة

نقيشة تبيّن لي أن الدارس في هذه النصوص الأثرية الأصليّة لا يمكنه أبدا أن يستغني عن الرجوع إلى هذه الثروة الوطنية التي تمثلها المخطوطات حيث يناهز عددها الأربعة آلاف وثيقة بالنسبة للبلاد التونسية خاصّة وأنها مجمّعة ومحفوظة في معظمها حاليا بالمكتبة الوطنية بتونس, بدار الكتب بمقتضى التشريعات الجديدة المحدثة للغرض، بعدما كانت مشتّتة في الأضرحة والمساجد والزوايا وغيرها.

لقد تفطّن أهل الذكر إلى ما يُنتظر منهم تجاه هذا الموروث الحضاري من تجميع وترتيب وتحقيق. ولقد حظيت الآثار المخطوطة في السنوات الأخيرة باهتمام مكثف، حيث أنشأت معاهد المخطوطات وتمّ إرساء بعض المؤسسات العامة والخاصة لهذا الغرض. وعلى الرغم من هذه الجهود، ما فتىء مجال المخطوطات الإسلامية يثير دهشة المتأمل المطلع إذ يمثل هذا التراث المخطوط أغنى وأغزر المحفوظ من الآثار الخطيّة الإنسانية. لكنّ حظها في الدرس والتحقيق والفهرسة ما زال ضعيفا.

لذلك وجبت الإشادة والتنويه بهذا الملتقى الثاني حول التراث العربي المخطوط الذي تقيمه جامعة الجزائر 2 والذي يدل على بعد النظر ووجاهته في المسائل المستقبلية الفكرية، لما فيه خير لكامل بلدان المنطقة.

في هذه المداخلة، ومن خلال نماذج حيّة من التجربة البحثية العلمية الخاصة، كدراسة نقائش الأسبلة العثمانية لمدينة

بنزرت ونقائش مدينة تونس الحفصية التذكارية، سأساهم في تبيان القيمة العلمية والتاريخية لتراثنا الوطني المخطوط وطرق استغلاله والإستفادة منه في تمحيص وتدقيق الوثائق النقائشية. فإلى أيّ مدى تكون هذه العلاقة متينة بينها ؟

1. بين اتفاق واختلاف: النصّ المخطوط والمنقوش في خدمة التاريخ

تعتبر الكتابات العربية المنقوشة وثائق مباشرة وأصلية، غالبا, ما تكون سليمة من الأخطاء والتحريفات التي تحدث عن الناسخين في بقية المصادر خصوصا منها المخطوطة. والمعروف أن الفرق الجوهري بين النقائش والمخطوطات يكمن في عملية النسخ المتداولة في المخطوطات، وما يترتب عنها من أصناف للنص المخطوط. فهما لا يشتركان إلا فيما يطلق عليه في علم المخطوطات "بالنسخة الأم أو مخطوط المؤلف". ومن النادر جدا أن يكتب نص نقيشة بعد الحدث - طال أو قصر – الذي من أجله أنجزت. كأن تُبنى زاوية لأحد الأولياء الصالحين بعد فترة طويلة من مماته وتُثبت على ثابوته قبريّة تذكّر بتاريخ وفاته وربما بسيرته أو أن يُفردَ مَعلم بلوح يؤرخ تأسيسه بعد أمد إثر عملية تجديد أو ترميم أو توسيع.

في هذه الحالة، يكون الدارس في النقائش مدعوّ لمزيد البحث والإستقصاء في صحّة النص والثقة في معلوماته. ويشبه عمله في ذلك محقق المخطوطات ذات "النص الكامل الوحيد المخطوط" الذي وصل إلينا في نسخة نُقلت عن أصل مفقود. وربما

اعترضت دارس الوثائق الأثرية المنقوشة مشكلة النص الغائب أحيانا، عند الإستدلال في المصادر التقليدية المكتوبة بكتابات تخليدية لبعض المعالم أو بقبريات بعض المشاهير من العلماء. ولكن هذه النقائش قد تكون اختفت إثر عمليات ترميم أو تجديد أو لغيرها من الأسباب. ولكن الباحث في علم المخطوطات كثيرا ما يعترضه مشكل "المخطوط الغائب" وهو النص المخطوط المفقود الذي لم يتمّ العثور عليه رغم طول البحث عنه.

وتتعرض النقائش أيضا إلى فقدان جزء أو أجزاء من نصوصها، خاصة إذا تغيّر موضعها الأصلي في معلم أو على قبر. وعادة ما يكون ذلك عن غير قصد كلما تدخل فيها غير العارفين بقيمتها أو غير المختصين، أو بكل بساطة بفعل الزمن، فتصبح نصوصا مبتورة تزداد صعوبة قراءتها وربما تنقص الإستفادة العلمية منها[1]. وكثير من أمهات الكتب المخطوطة الموجودة الآن في خزائن المخطوطات في أقطار كثيرة جاءت مبتورة. وهذه "المخطوطات المبتورة" هي إما منقوصة في جزء أو فصل أو عدة فصول، أو حتى فقرات أو ورقات.

و من النادر جدا أن تتعرض نصوص النقائش العربية إلى عملية طمس أو اختزال مقصودة بحذف اسم أو تاريخ عن طريق التطريق[2]. وتذكرنا هذه الظاهرة بصنف النصوص "المخطوطة المختزلة" ويخصّ المخطوطات التي تدخل أحد النسّاخ في نصّها

بتلخيصه، ولكن بشروط مضبوطة في علم المخطوطات لكي يجوز اعتبار هذا النص صحيحا.

أما عن صنف "المخطوط المستتر" الذي يُتداول لدى المختصين في علم النص فهو المخطوط الذي لا يعرف إلا باسم مؤلف النص الساتر لنص آخر. وأسباب ذلك كثيرة منها خطأ النساخ أو الورّاقين أو غير ذلك. وقد توضع بعض النقائش العربية خطأ على بعض القبور التي لا تمتّ لها بصلة. وربما رجع ذلك لفعل الزمن وطول المدّة التي تفصل تاريخ الوفاة عن نقل النقيشة بفعل تغيير المقابر أو زوال القبور أو إعادة تأهيل المدافن بصفة عامة.

كما يعترض المحقق في علم المخطوطات إلى صنف آخر منها وهو صنف "النص الكامل المتعدد المخطوطات"، وهو شأن الكثير منها حيث يصل عدد نسخاتها أحيانا العشرة، سواء كان وجودها جغرافيا متناثرا أو لا. وهذا يذكرنا بشيء رغم ندرته ربما يعترض الباحث في النقائش العربية، وهو وجود أكثر من نصّ جنائزي لنفس الولي الصالح الذي بُنيت باسمه عديد الزوايا، مثل الولي سيدي عبد القادر الجيلاني الذي تنتسب إليه الطريقة الصوفية القادرية والذي تنتصب له في كل مدينة إن لم نقل في كل قرية أيضا بالبلاد التونسية, زاوية شيدها أحد مريديه في العصر الوسيط أو حتى الحديث. وكثيرا ما نجد لوحا يحمل نصّا ينوّه بخصال الرجل المتصوّف عبد القادر الجيلاني دون التذكير بوفاته ببغداد، مما يوقع في الخلط عامة الناس الذين ربما اعتقدوا أنّ ولهم

مدفون هناك في الزواية التي تشيد به، باستثناء تلك التي تذكر كتاباتها مؤسسها الفعلي مصحوبا بتاريخ التأسيس. ولعل مثال الولية الصالحة التونسية السيدة المنوبية التي لها ضريحين بتونس الكبرى، أحدهما وهو الأضخم موجود بمدينة منوبة، والثاني موجود بحومة السيدة المنوبية بمدينة تونس، والقليل من الناس يعرفون أن مدفنها الحقيقي هو هذا الأخير الذي بحومة السيدة وهو الحي الذي سمّي باسم هذه المرأة المتصوّفة.

ومن حيث أنها وثائق تاريخية تخضع إلى قوانين الشكل والمضمون الخاص بكل منها، تلتقي هذه الوثائق العلمية في مظاهر مختلفة. من ذلك صعوبة العمل الميداني حيث يُلاحظ عزوف الباحثين والمحققين عن تحقيق المخطوطات ودراسة الكتابات العربية المنقوشة وذلك لما يتطلبه البحث من جهد وكفاءة وسعة اطلاع وصبرا زيادة على وجوب مقارنة مختلف النسخ للعنوان الواحد والتي يمكن أن تكون موزعة على أكثر من بلد, بالنسبة للمخطوطات.

كما تعترض دارس المخطوطات وكذلك دارس النقائش العربية صعوبة تقصّي واقتضاب المعلومات ورداءة الخط. الشيء الذي يجعل قراءة النص وفك رموزه عسيرة عليهما. كما يمكن أي يكون المخطوط باليا أو يكون محمل النقيشة قد فعل فيه الطقس فعله فتقادم وتدهورت حروفه أو اهترأت أو تكسّرت بعض أجزائه. كما يمكن أن يعوق إنجاز التحقيق العلمي الضروري لهذه المصادر

كلفة الطبع والنشر وضيق الوقت، إذ تتطلب قراءة هذه النصوص وتحقيقها ودراستها أقصى التّفرغ, وهو ما لا يتيسّر عادة للباحثين، مما يستدعي ضرورة التعاون بين مراكز البحث والمؤسسات الثقافية والإقتصادية الداعمة.

كما تتفق هذه المصادر من حيث منهجية دراستها في البحث عن المخطوطة أو عن النقيشة والحصول على صورة واضحة لها, وقراءة نصها بصفة قاطعة ثمّ مقابلتها مع نصوص مختلف نسخها بالنسبة للمخطوط، أو بنصوص المصادر التقليدية التاريخية بالنسبة للنقيشة. كما على الدارس التمحيص في المعلومات الواردة بوثيقته والتعليق عليها شكلا ومضمونا وتصحيح أخطائها إذا اقتضى الأمر ثم البت في قيمتها العلمية والتاريخية، ومن ثمة نشرها من عدمه.

2. المخطوطات والنقائش: متحف مفتوح للفنون الإسلامية

تعجّ رفوف مكاتبنا ورفوف خزائن متاحفنا بزخم من المخطوطات النفيسة والفريدة المحتوى، تقوم شاهدة على تألق أحقاب تاريخية في المسار البشري والمغامرة الإنسانية. وقد عرف المخطوط المغاربي تفاعلا مطّردا طوال قرون لينطبع بأساليب خطيّة متميّزة شكلت "مدونة" ثقافية مغاربية لمختلف أنواعها وزخارفها وخاماتها ومحاملها. ونتيجة لهذا التفاعل، نشطت صناعة

الخط والمخطوط وعرف فن الوراقة تطورا في محامله وإخراجها، وازدهر فن التلوين والتزويق والتذهيب والرقش والنمنمة.

لقد نسخت ملايين المخطوطات وتمت زخرفتها في جميع أرجاء العالمين العربي والإسلامي. وكانت محل عناية منذ بداية العصور الذهبية للإسلام، عبر علماء أفذاذ وأدباء كبار وفنانين لامعين. فتزاحمت نسخ المؤلفات المزخرفة وتدافعت التصانيف المختلفة. وتنافس الخلفاء والأمراء وكبار الدولة وكل الذين توفرت لهم السُّبل لاقتناء الكتب النادرة التي تنجز خصيصا لهم، كما تدل على ذلك آلاف الإهداءات البارزة على جل المخطوطات التي وصلت إلينا.

كما أن آلاف النقائش قد أنجزت في أحقاب مختلفة وأصقاع متنوعة احتضنت الإسلام واعتنقته وتبنّت لغة الضاد في عهود الإستقرار والإزدهار. وتنافسات البيوتات على تخليد ذكرها وأعمالها ومشيداتها المعمارية، من بناء للمساجد والمدارس والزوايا والتكايا والحمامات والسدود والقصور وموارد المياه والأثاث والمنقولات، من سيوف وأسلحة وحلي وأواني وعملة. فكانت تثبّت اللوحات ذات المحامل الصلبة –خاصة من الرخام- على الواجهات أو على المداخل لتؤرخ للأعمال أو لتُشِيدَ بالآمرين بالإنجاز أو بالقائمين على الأشغال. وتحمل هذه الكتابات التخليدية والدينية والوقفيات وشواهد القبور كمًّا هائلا من المعلومات الوثائقية القيّمة المختلفة المعاني، خاصة وأن هذه الأعداد من الكتابات

تؤرخ مشاهد مختلفة من الحياة للعديد من الشرائح الإجتماعية الأخرى الأقل حظا وظهورا مثل العبيد والموالي.

ولقد تزايدت أهمية هذه الوثائق مع التطورات السياسية ومع تجذر التجربة الحضرية والعمرانية. وهو ما يفسر العدد الهائل لهذه الكتابات العربية التي لا تزال ثابتة في أمكنتها الأصلية أو التي كانت مغمورة وتمّ الكشف عنها صدفة أو من خلال حفريّات مبرمجة. وقد تأثر فن العمارة مباشرة بفنون الخط العربي والزخرفة، مسايرة للتطور الذي شمل مختلف الفنون الإسلامية الأخرى، وتجلى ذلك في تزويق وتأريخ القباب والجدران والأفاريز وساكف الأبواب والواجهات وسواري وتيجان الأعمدة والأسقف. وبالتالي تعكس المخطوطات والنقائش التي وصلتنا سليمة من عوامل الزمن، صورة مشرقة للفن الإسلامي وقواعده الجمالية. والملاحظ أن الأشكال التزيينية المعتمدة في المخطوطات بقيت مسايرة لتلك المستعملة في النقائش وفي العمارة عموما. وقد تداخلت عناصرها الزخرفية بكثافة توحي بظاهرة وحدة القيم الجمالية الإسلامية النابعة من وحدة الدين والحضارة والثقافة.

فقد كانت فنون الخط في طليعة الفنون الإسلامية بالمشرق والمغرب الإسلاميين منذ الأحقاب الأولى للعصر الوسيط. ويرجع ذلك لسهولة استيعاب الورقة للزخارف الغنية المعقدة التي تفتقت عنها عبقرية الفنان المغاربي، فأعطى تحفا فنية رائعة وأصيلة، وصلت إلينا في أبهى الحلل, رغم صعوبة المحافظة على ورقة البردي أو الرق

من الجوائح (ولنا نماذج جميلة منها بمدينة القيروان)، عكس نماذج الزخرفة بالنقائش والديكور المعماري التي من طبيعتها التعمير طويلا من خلال تنفيذها على محامل صلبة كالحجر والمرمر والجص والكذال وغيرها.

تبرز إضافات المغرب الإسلامي في مجال فنون الخط والزخرفة بصفة عامة في روائع الخطوط المحلية، علاوة على استعمال الخطوط المشرقية. وأهم الخطوط المغربية نجد الخط القيرواني الذي هو خط كوفي ليّن استنبط من الكوفي المشرقي الكلاسيكي. وقد وصلتنا منه نماذج جميلة جدا اختصت بها مدينة القيروان كالخط الذي كُتب به مصحف الحاضنة الشهير ونماذج أخرى كتبت على الرق الأزرق النادر. ومن الخطوط الجميلة الأخرى التي ميزت شمال إفريقيا، الخط الإفريقي أو المغربي والخط الأندلسي وكل الخطوط المغربية الأخرى المتمشرقة أو الشرقية المتمغربة التي استعملت في العصر الحديث لاحقا، خاصة بالبلاد التونسية والجزائرية تحت الحكم العثماني بهما، مثل خط الثلث والرقعة والديواني والتعليق وغيرها.

ومثلما يلاحظ في كامل البلدان التي انضوت تحت لواء الإسلام، فإن القرآن الكريم هو الكتاب الذي استنسخ أكثر من غيره بالبلاد التونسية وخصّ بعناية فائقة، بكتابة آياته أو زخرفة رؤوسها رغم زخم المخطوطات الدينية والفقهية الأخرى ونصوص العلم والأدب بدار الكتب الوطنية وبمتحف رقادة بمدينة القيروان

وبالدور الخاصة والجوامع الجهوية كجامع مدينة تستور، أو مخطوطاتنا التي تعيش في الغربة والتي لا تقل عن الأخرى عددا ولا قيمة. وأقدم مصحف مؤرخ مخطوط بالبلاد التونسية يوجد بالقيروان، وهو محفوظ ضمن مجموعتها

و يرجع تاريخه إلى سنة 295 هجري وخطته إمرأة اسمها فضل مولاة أبي أيوب محمد. وإذا كنا نعرف أن صناعة الكتاب المخطوط تقوم على جملة من الاختصاصات والمختصين عادة، كالمُذَهِّب والمُزوِّق والخطاط والمُجَلِّد الذين يعمل كل منهم على حدة في حدود مجاله، ويُكمّل المُوالي له مهمَتَه في نفس الكتاب، فإننا لا نعرف شيئا عن إنجاز النص المنقوش في الكتابات العربية. ويبقى السؤال مطروحا دائما حول هؤلاء النقّاشين الذين عملوا دوما في الخفاء حيث لا نجد أثرا لهم في جل النقائش بجميع أصنافها إلا النزر القليل وبصفة مقتضبة، لا تتعدى لفظة أو لفظين، مثل "هذا عمل فلان". فلا نعرف بالتالي إن كان النقاش هو المزخرف أو الناحت للمحمل أو المستنبط للنص أصلا. وتمتاز المخطوطات في هذا الباب بأنها تذكر اسم الكاتب إذا كانت النسخة أصلية أو الناسخ وتاريخ إنجاز النسخة وربما حتى المدينة التي أنجزت بها وما إلى ذلك من المعلومات المفيدة.

ولتلخيص الجانب الفني في النص المخطوط والنص المنقوش، يمكن القول أن المخطوطات التونسية سايرت الخطوط التي استعملت بأُفريقية طيلة أربعة عشر قرنا. فقد كتبت ونسخت

بالخط الكوفي الأوّل فالكوفي القيرواني ثم الخط المغربي بجميع أصنافه من مُجوهر وزمامي ومُسند ومبسوط ومتمشرق (الثلثي المغربي). وقد طغى استعمال هذا الخط المغربي بجميع أصنافه في المخطوطات التونسية دون الخطوط الأخرى مثل الخط الأندلسي، إلى سنوات قليلة ماضية، رغم دخول استعمال "الخطوط العثمانية" زمن التاريخ الحديث.

وتفسير هذه الغلبة في المخطوطات لهذا "الخط الإفريقي" أو المغربي نسبة إلى المغرب العربي، يعود لما عرف عنه من انسيابية وسرعة في رسم الحروف وتلقائية في الحركة الخطيّة عند ممارسته، مع انفراد الحروف في طريقة تنقيطها كالفاء التي تنقط بنقطة واحدة من الأسفل، والقاف التي تنقط بنقطة في الأعلى، وحرف النون الذي يفقد نقطته العادية ليصبح شكلا مقعّرا. وقد شهد تطور الخط على المحامل الصلبة أي النقائش مسارا مماثلا نسبيا. فقد استعمل الخط الكوفي الأول المقعّر أو البارز، فالكوفي القيرواني إلى نهاية الحكم الأغلبي (800 إلى 909 ميلادي)، ثم الكوفي المورّق، فالمزهّر والكوفي الفاطمي المظفور إلى نهاية العصر الزيري. ومنذ العصر الموحدي، بدأ تزامن استعمال الخط الكوفي بأصنافه المتأخرة المذكورة مع الخط النسخي. وشاع استعمال هذا الخط النسخي الليّن بصفة نهائية منذ العهد الحفصي (1230 إلى 1574 ميلادي)، وتزامن في نفس الوقت معه استعمال الخط المغربي المبسوط والزمامي

والمسند والخط الأندلسي، حيث أفرزت هذه الفترة ما يسمى "الخط الحفصي"، وهو نتاج لكل هذا الخليط من التأثيرات النسخية الأندلسية والمغربية. وقد تأخر مجال الزخرفة في النصوص الكتابية النقائشية إذ أصبحت أقل كثافة وأكثر بساطة ومال النص نحو القيمة التأريخية أكثر من ميله إلى القيمة الفنية.

أما في الفترة العثمانية فقد تواصل طبعا الخط النسخي الموروث عن العهد السابق، في كتابة النقائش ولكن في شكل الثلث وكل الأقلام الشرقية التركية مع بداية اندثار للخط الحفصي والحفصي-الأندلسي، وانزواء الخط المغربي أمام زحف عناصر موجة الزخرفة التركية. ولكن في المقابل، نرى المخطوطات، وخاصة الغير قرآنية منها، تحافظ على قواعد جماليتها الكلاسيكية إلى عشريات قليلة من تاريخنا المعاصر، كما هو الحال في كل المخطوطات الإسلامية عامة، والتي اكتملت أشكال زخرفتها الثلاثية العناصر وقواعد التناظر والتكرار فيها منذ القرن الثاني للهجرة، في تصميم مضبوط تتمازج فيه الزخارف في تناسق رائع مع المحافظة على التلوين والتذهيب في تغطية المهاد بدقة هندسية رياضية فائقة، تضفي على صفحات المخطوط جمالية فريدة وبديعة.

3. مظاهر التكامل العلمي والتاريخي بين المصادر المخطوطة والمنقوشة

تعنى مجمل المخطوطات التونسية بمجالات متعددة ومتفرعة. فمن أهم محاورها نجد العلوم الدينية والعلوم الإنسانية

وعلوم اللغة والعلوم الصحيحة. ولكن لا يقابل هذا الإلمام بكل المواضيع نسب توزيع المحتوى، حيث يستأثر المجال الديني بالدرجة الأولة ويليه مجال العلوم الإنسانية فاللغويات ثم العلوم الصحيحة. أما من حيث المضمون, فدسامته ودقته تتساوى في كل المجالات التي خاضت فيها هذه المؤلفات المخطوطة.

فمخطوطات المضمون الديني مثلا وصلتنا زاخرة بالشروح والمتون والحواشي

ومصنفات الفقه والتفسير وفنون الخط والزخرفة. كما تعرض مخطوطات العلوم الصحيحة مادة معرفية وفيرة ومميزة وذات سبق علمي، مثل أعمال إبن الجزار والخميري المغازلي في الطب، وهو "كتاب فريد متقدم عن زمانه انفرد في علم واحد هو حفظ الصحة"[3]. كما تحظى النقائش العربية باهتمام كبير وذلك للمواضيع المختلفة التي تغطيها ولما لها من دعم في كتابة التاريخ ومن قدرة لإصالة نصوصها على تأكيد معلومة وتعديل أخرى وتصحيح ثالثة، وردت في إحدى المصادر التقليدية للمؤرخين والرحّالة وأعلام الجغرافيا والسير. وكان لزاما على كل باحث في النقائش العربية "مجابهة المعلومات الواردة في المصدرين والإجتهاد في التحري قبل ميل الكفة إلى إحداهما في إفراز المعلومة الصحيحة.

وربما غابت المعلومة في إحدى المصدرين فيكمّلهما المصدر الآخر. وظاهرة التكامل هذه هي أساسيّة بما أنّ كتابة التاريخ تحتاج إلى مصادر صحيحة ودقيقة وذات جهود متظافرة

ومتكاملة كعلم المخطوطات وعلم النّقائش وعلوم الخزف والسكّة...

ويكون هذا التظافر أهمّ إن رفع الغموض أو الإلتباس ليس عن شخصيّة فقط بل عن شخصيّات لعبت دورا كبيرا أثرّت به في مجتمعنا المعاصر ولكن لسبب أو لآخر كان مصيرها الغمور.

فالمتخصّص الملمّ بالأعداد الكثيرة للنقائش العربية المنشورة والمدروسة بالبلاد التونسيّة [4] يقف على حقيقة أنّ مشاهير علماء الدين والعلوم المتصلة بها والمتفرّعة عنها, التي تخلّدهم هذه النصوص الأثريّة كلّهم ,على حدّ علمنا وتجربتنا, من شيوخ المالكيّة وبعدد أقلّ من شيوخ الحنفيّة. وهؤلاء الأخيرين نجد أثرهم في نقائش الفترة العثمانيّة بأعداد قليلة, ولكن ولحسن الحظّ , فإنّ هذه الهوّة التاريخية نجدها قد سدّت من طرف المخطوطات التي وصلت إلينا.[5]

فلو أخذنا كنموذجا مخطوط *كتاب السّير* لأبي الرّبيع سليمان بن حسّان الوسياني (القرن 6هـ/ 12 م) الذي عدّه الدّرجيني من علماء الطبقة الثانية عشر (550 – 600 هـ) والذي قال عنه: » هو الحافظ للسّير والآثار, المُروى عنه التواريخ والأخبار لم تفته سيرة أهل الدّعوة

(ويعني هنا الإباضيّة) في كلّ الأعصار.«

وأهميّة هذا المخطوط تَكْمُنُ في الدّور الذي يلعبه في ربط حلقات التاريخ الإباضيّ متمّما قائمة سير القرن الخامس هجري / 11 ميلادي التي أنجزها أبو زكرياء في أخبار الأئمّة الإباضيين لكامل المغرب الغربي. وبمؤلّفه واصل الوسياتي تاريخ المجتمع الإباضيّ المغربي غداة سقوط الدولة الرّستميّة التي حكمت من (160 هـ / 777 م) إلى (296 هـ / 909 م) .•

ويبدو أنّ النسخ المعروفة من هذا المخطوط عددها خمسة عشر أحسنها نسخة مكتبة *وادي ميزاب بالجزائر* (من حيث وضوح خطّها)

ومن الواضح أنّ شغور المصادر المنقوشة من قبريّات الأعلام الإباضيّة الخوارج, بالبلاد التونسيّة تفسّره وضعيّة الكتمان الكامل التي عاشتها هذه الشريحة من المجتمع المغاربي إثر سقوط الدولة الرّستميّة الإباضيّة بالمغرب الأوسط, ولجوء أعقابها من المجتمع الإباضي إلى الجنوب المغاربي على أطراف الصحراء. وشهدت أُفريقيّة تمركزهم بالجنوب وصولا إلى جزيرة جربة. وقد تعايشوا بهذه المناطق رغم محاولة الفاطميين الذين حكموا أُفريقيّة من سنة 909 إلى 996 ميلادي ثم الزيريين من 1045 إلى 1152 ميلادي, تقليص رقعتهم الجغرافيّة

ومحو آثارهم . وذلك نظرا لأُعتناق الفاطميين للمذهب الشّيعي ونظرا لرجوع المالكيّة كمذهب رسمي بصفة نهائيّة منذ الحكم الزيري.

وإن كانت المخطوطات الإباضيّة في جلّها كتبا فقهيّة ومذهبيّة تقليدية, فإنها تحتوي مضمونا تاريخيا ثريّا متنوّعا, يُعدّ من أهم المراجع للباحث التاريخي في مختلف شعب العلوم الإنسانيّة المعاصرة. ممّا يمكّن من قراءة وفهم خصوصيّات المجتمعات المغاربيّة في أحقاب معيّنة. جلّها مخطوطات في شكل كتب سير علماء المدرسة الإباضيّة وتاريخ مجتمعاتها المعنيّين بالترجمة, ممّا يعطي هذه الوثائق المخطوطة أهميّة خاصّة لأنّها تعرّف من خلال هذا التوزيع بجغرافيّة المجتمع الإباضي المغاربي الوسيط وهذا ما أنجزه خاصّة الوسياني.

ومن أهمّ هذه الكتب المخطوطة :

كتاب شرائع الدّين لِلَوّاب بن سلاّم بن عمر اللّواتي (القرن السّادس هجري / الموافق للثاني عشر ميلاديّا)

كتاب سير الأئمّة وأخبارهم لأبي زكرياء يحيى بن أبي بكر (القرن السادس هجري الموافق للحادي عشر ميلادي)

كتاب أبي عمّار عبد الكافي (القرن السادس هجري الموافق للثاني عشر ميلادي)

كتاب سير البغطوري (القرن السادس هحري الموافق للثاني عشر ميلادي)

كتاب طبقات الدرجيني (القرن السابع هجري الموافق للثالث عشر ميلادي)

كتاب سير الشّماخي (القرن العاشر هجري الموافق للسادس عشر ميلادي)

كتاب الجواهر البرّادي (القرن الثامن هجري الموافق للرابع عشر ميلادي)

وإنّ من دلائل التكامل العلمي بين المصدرين المدروسين في هذه المداخلة أيضا هو عندما تغيب المعلومة أو المعلومات لسبب أو لآخر, في تراث النص التقليدي , يبرز حضور النصوص الأثرية.

ويتبين ذلك مثلا من خلال دراسة نقائش مدينة تونس في العصر الحفصي. فقد وقعت مراجعة شجرة أنساب العائلة الحاكمة الحفصيّة وأعيد رسمها من جديد على ضوء نصوص شواهد قبور أكثر من خمس مائة نفر. [6] تذكر بدقّة نسب كل متوفّ لأكثر من خمس أجداد له.

وقد وقع من خلالها تأكيد وجود عديد الأمراء الذين حكموا أو لم يحكموا. كما برزت فروع جديدة لهذا النسب لم نجد لها أثرا في المصادر الأخرى رغم طول البحث والتفتيش . وقد تعرّفنا على العديد من الأميرات الحفصيّات, سكتت عنهنّ المصادر الأخرى المخطوطة والمنشورة. وزيدت إلى فروع شجرة أنساب الحفصيّين المذكورة مثل الأميرة حفصة وأم الزّين وستّ الواحد وأم الفتح وأمة الحق وسعيدة وفاطمة وهند. وقد عرفنا تواريخ وفاتهنّ بدقّة.

كذلك الأميرتين فاطمة وعزّونة الّتين تزوّجهما تباعا السلطان المريني أبي الحسن عندما أُحتلّ أُفريقيّة سنة 748 هجري / 1347 ميلادي. كما عرفنا أنّ أم هذا السلطان توفيت هي الأخرى بمدينة تونس بالعثور في نفس المجموعة على شاهد قبرها. وقد ذكر الزّركشي في تاريخه 16 أميرة حفصيّة وكان ذلك بصفة عرضيّة في سرده لأحداث هذه الفترة. [7] ولكن لم نجد أثرا في قائمته إلاّ للأميرتين الأختين فاطمة وعزّونة. وقد ذكرهما بمناسبة زواجهما من السلطان المريني. وهكذا وبفضل ما أتى في النّقائش وما أكمله الزّركشي, ربّما تكون قائمة أبرز الأميرات الحفصيّات قد اكتملت.

كنموذج آخر لسدّ الثّغور من طرف النقائش عندما تسكت المصادر المخطوطة , ما أكّدته هذه المجموعة الحفصيّة من وجود أختين لعبد الرّحمان ابن خلدون وهما أمة الرّحمان وأمة الحق.[8] •

كما تؤكّد ما ذكره هذا العلاّمة في سيرته الذاتية عن أستاذين له من بين أساتذته ومدرّسيه بمدينة تونس وهما: الجيّاني وأُبن بحر مع موافقة السنة التي ذكرها 749 هجري لوفاتهم بالطاعون.[9]

و بالتالي:

إن الباحث في نصوص النقائش يقف على حقيقة أنّها مصادر موثوق بها لأصالتها ومعلوماتها الدقيقة المفيدة جدّا, ولكن

تبقى منقوصة إن لم يرجع إلى المصادر المكتوبة الأخرى, والعكس بالعكس.

فشواهد القبور تعرض »بطاقة التعريف « للأشخاص المتوفّين. فإذا كانت الشّخصيّة من الأعلام, وجب البحث عنها أكثر لتسليط الضّوء عليها ووضعها في الضّرفيّة العامة التاريخيّة والجغرافيّة التي أحاطت بها وتفاعلت معها في حياتها. ويمكن عندئذ إبراز الإضافة التي سجّلها ذلك النّص الأثري.

فإذا أخذنا مثلا شخصيّة أحمد بن نفيس الغساني التونسي عاش في القرن الخامس هجري وهو أحد المتصوّفة المغمورين نظرا لفترة الإظطراب الكلّي والخراب الذي شهدته أُفريقيّة مع الزحف الهلالي ثم أُنقسامها إلى إمارات. تذكرُه بعض مناقب فترات لاحقة لصلحاء مدينة تونس [10] ولكن النص المدرج في هذه المناقب هو نفسه المكتوب على شاهد قبره مع الإستشهاد بذلك: "كان من المشائخ الصلحاء المشهورين والأولياء المذكورين وإن قبره بتونس قرب باب المنارة بجهة القصبة وعلى رأس قبره حجر من رخام مكتوب فيه أنّه توفي رحمه الله "يوم الجمعة إحدى وعشرين خلت من شهر جمادى الأول سنة تسع وسبعين وأربعماية"

مع العلم أنّ هذه النقيشة هي موجودة بأحد متاحف مدينة تونس الآن حيث أُندثرت مقبرة السلسلة التي كانت موجودة فعلا قرب باب المنارة ومحاذية للقصبة, والتي كانت تسمّى مقبرة ابن

نفيس نسبة لهذا العالم المتصوّف المالكي الذي دُفِنَ بها وكان له مزارا أو تربة بنفس المكان.•

فنستنتج هنا أنّ هذه الشخصيّة العلميّة لو لم يكن لها نقيشة جنائزيّة ولو لم يستغلّ ذلك في إكمال شبه سيرة ذاتيّة له من طرف مناقب بعض الصلحاء من بعده بفترة, لما عرف في تاريخنا المعاصر ولما شعرنا بوجوده ضمن التراث العلمي والديني الوسيط.

تتظافر جهود كلّ المصادر مكمّلة بعضها البعض لكتابة تاريخ صحيح ذي دعائم قارّة أكيدة.

خاتمة: نظرا لأهمّيتها القصوى كدعائم لعلم التاريخ المعاصر تعتبر المخطوطات والكتابات العربيّة من حيث أنها مصادر متكاملة , فإنّ البحث سيتواصل لا شكّ عن مثل هذه الوثائق لما لها من الإرتباط الوثيق بالتاريخ الحضاري والثقافي والعلمي.

فمضمونها قيّم ودسم من حيث المواضيع وطبيعة المواد التي تتناولها في الآداب والفنون والعلوم الإنسانيّة والعلوم المعروفة الصحيحة المختلفة التي يخوض فيها العلماء إلى حدّ هذا اليوم.

وإذا عرفنا أنّ في البلاد التونسية مثلا, لم يقع اليوم إلى حدّ علمنا إلاّ نشر وتحقيق قرابة أربع آلاف مخطوط فقط من بين الأربعين ألف المذكورة, وهي نسبة 10 بالمائة فقط.

وكذلك الشّأن بالنسبة للأعداد الهائلة التي لا تزال تترقّب الدارسين الجدّيين من النقائش وقطع النقائش التي تزخر بها المدافن والمتاحف وشتّى المعالم ومخازن التراث.

وأمام إنتشار الوسائط الإلكترونية وتقنيات المصغّرات الفيلميّة والممغنطة التي تهيمن بصفة مطردة على النظام الورقي التقليدي اليوم. أصبح توثيق التراث المكتوب عامّة بصفة إلكترونيّة يتمّ من خلال تخزين الوثائق الورقيّة. وجب إستغلال هذه الوسائل المعرفيّة الجديدة التي هي بصدد تطوير أسبقيّتها على كل ما هو مكتوب, مخطوطا كان أو منشورا, للحفاظ على الموروث المخطوط المتراكم عبر السّنين في ظلّ الثقافة الأحاديّة وتنميط ثقافات الشعوب ومحو خصوصيّاتها.

ملاحق:

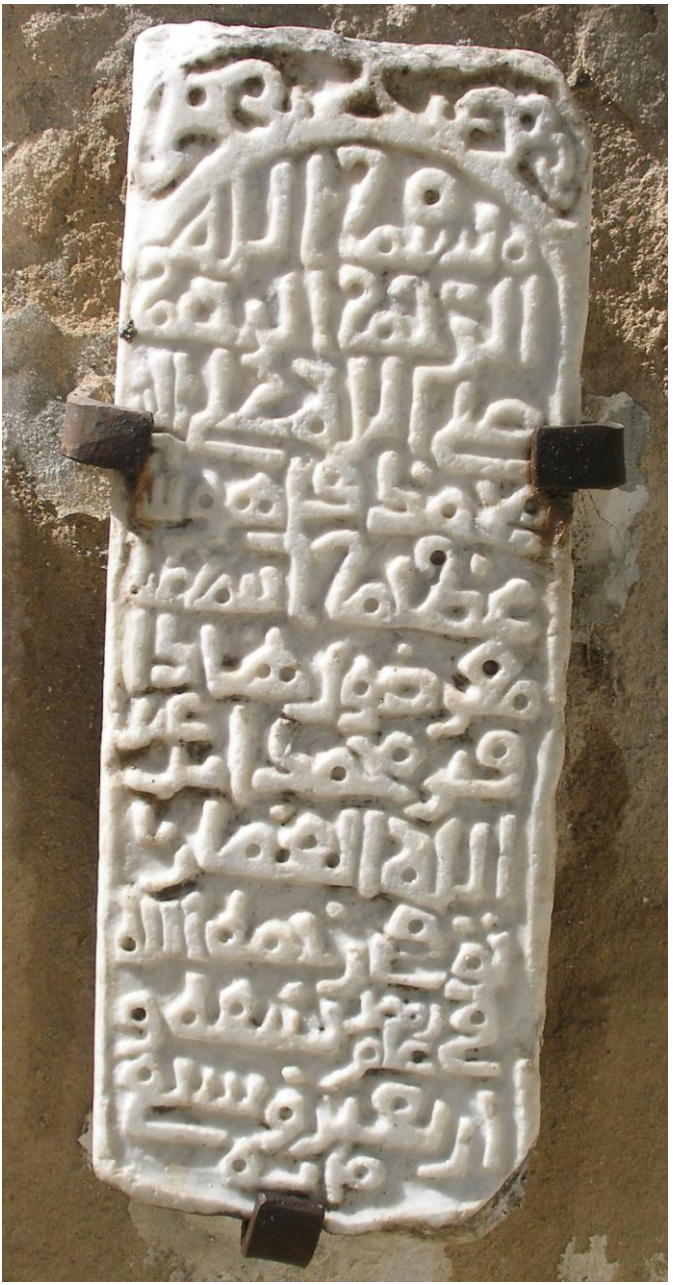

الهوامش:

-[1]EL AOUDI (R.), Stèles funéraires tunisoises de l'époque hafside, vol. 2, publication de l'Institut National du Patrimoine, Tunis, 1997.

-[2]ROY (B.) et POINSSOT (P.), Inscriptions arabes de Kairouan, vol. 2, fasc. 1 et fax 2, Edition C. Klincksieck, Paris 1950 et Paris 1958.

[3]- بن ميلاد (أ.)، تاريخ الطب العربي التونسي، الدار التونسية للنشر، تونس 1980، ص. 116.

(4) أنظر قائمة المراجع والمصادر آخر كتاب النقائش الجنائزيّة لمدينة تونس في العصر الحفصي في جزئين بالفرنسية أنظر أعلاه

(5) الوسياني (ابو الرّبيع سليمان) كتاب السّير, مخطوط المكتبة البارونيّة بجزيرة جربة. وتوجد نسخة من هذا المخطوط بمكتبة وادي ميزاب بالجزائر.

6 – El Aoudi ADOUNI Raja, Stèles funéraires tunisoises de l'époque hafside, 2 Tomes, I.N.P. Tunis 1977

7 – الزّركشي (أبو عبد الله محمد), تاريخ الدولتين الموحّديّة والحفصيّة, مراجعة وتحقيق محمد ماظور, طبعة 2. نشر المكتبة العتيقة بتونس 1966.

8 – El Aoudi ADOUNI R. même ouvrage Tome II, page 574

9 – El Aoudi ADOUNI Raja, « Autobiographie d'Ibn Khaldoun : confirmations épigraphiques » , Africa n°15, I.N.P. Tunis 1997

10 – مخطوطات المناقب بدار الكتب الوطنيّة بتونس

أُنظر أيضا: النيّال (محمد المهلي), الحقيقة التاريخية للتصوّف الإسلامي , نشر وتوزيع مكتبة النجاح تونس 1965